ارتياد أفاق جديدة؟
إدراج معاهدة تجارة الأسلحة

أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال افتتاحه لباب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٣ أن ""العالم اتخذ قراره أخيراً بوضع حد لنقل الأسلحة الدولية المتاحة للجميع بطبيعتها". ويتمثل الهدف الرئيسي للمعاهدة في الخروج بأكبر قدر ممكن من المعايير الدولية المشتركة لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية.

وحتى الآن، أظهرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييداً واسعاً لمعاهدة تجارة الأسلحة، مما يوحي بأنها تنظر للمعاهدة كتبديل لأصول اللعبة. ولكن مع انحسار الإثارة التي رافقت تبنيها، يصبح السؤال: ما الذي تفعله معاهدة تجارة الأسلحة وما الذي ستغيره؟

كان التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة عملية معقدة وطموحة. وهدفت العملية إلى التوفيق بين الأهداف الإنسانية والاعتبارات التجارية والأمنية في منتدى لنزع السلاح، وذلك مع تحقيق التوازن بين مصالح موردي الأسلحة ومتلقيها على حد سواء. ومعاهدة تجارة الأسلحة هي بلا شك وثيقة غير كاملة تعكس في جوهرها تنازلات ضرورية للتوصل إلى اتفاق.

سيعتمد تأثير معاهدة تجارة الأسلحة على ما هو أكثر من مجرد كلمات على صفحة.

ومسألة الفرق الذي ستحدثه معاهدة تجارة الأسلحة في الممارسة العملية تعتمد على مدى تطبيق الدول لالتزامات المعاهدة وتوصياتها. ويتجلى مدى الاستعداد لتنفيذ المعاهدة في عدد الدول التي بدأت بالفعل عملية مراجعة لأطرها الوطنية القائمة لتحديد ما يتوجب القيام به للامتثال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وفي بعض الحالات، قامت بعض الدول بالفعل بترجمة معاهدة تجارة الأسلحة إلى تشريعات وطنية. وعلاوة على ذلك، أعربت العديد من الدول عن وجود نية لإتباع نهج تدريجي في تفسيرها للمعاهدة، مشيرة إلى أن المعاهدة خلقت "الأرضية وليس السقف".

وقد رفعت معاهدة تجارة الأسلحة مستوى الوعي بأهمية ضوابط النقل وفتحت باب النقاش بشأن تجارة الأسلحة وتدقيقها. ومشاركة الدول غير المصدرة في منظومة تنظيمية عالمية توفرها معاهدة تجارة الأسلحة تعني أن أولئك الذين لم يكونوا تقليديا في "نادي" المصدرين ولكن كانوا يعانون أكثر من غيرهم من الآثار السلبية لعمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة سيكون لديهم منتدى شرعي يبثون فيه مخاوفهم ويعملون من خلاله على تحسين معايير معاهدة تجارة الأسلحة.

وبما أننا ذكرنا ذلك، فإن معاهدة تجارة الأسلحة تحمل أيضا في طياتها إمكانية تحويل الانتباه عن العمليات الجارية مثل برنامج عمل الأمم المتحدة وبروتوكول الأسلحة النارية نحو تنفيذ المعاهدة والامتثال لها عبر تركيز الدول عليها وقيام المانحين بفتح محافظهم لها. وهناك العديد من التداخلات وفرص للتعاون بين معاهدة تجارة الأسلحة وهذه العمليات القائمة، ولكن هناك أيضا مخاطرة تتمثل في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تعتبر المعاهدة بديلاً عن تنفيذ الالتزامات الأخرى، أو يصبح لها على الأقل أولوية تفوق تلك الالتزامات.

يقيم هذا الفصل المعايير التي وضعتها المعاهدة، ويستكشف ما تعنيه أحكامها بالنسبة لممارسات نقل الأسلحة. ويستعرض الفصل أحكام معاهدة تجارة الأسلحة ويضع المعاهدة في إطار مراقبة نقل الأسلحة الحالي، فضلا عن تقييم تأثيرها المحتمل على ممارسات الدول.

وتشمل الاستنتاجات الرئيسية ما يلي:

- أدت التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق على نص معاهدة تجارة الأسلحة إلى ترك المعاهدة مع عدد قليل من الالتزامات القانونية غير المشروطة.
- تغطي معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة واسعة من الأنشطة والبنود ذات الصلة بالنقل، إلا أن عدم وجود تعريفات والافتقار للتفصيل الإلزامي قد يؤدي إلى تنفيذ متفاوت وغير متناسق.
- تقدم معاهدة تجارة الأسلحة مساهمة كبيرة للأطر القانونية القائمة من خلال إدخال معايير جديدة للنقل الدولي للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تعتبر أكثر تواضعا مقارنة بالتدابير المطبقة لمراقبة الأسلحة الصغيرة.

آنا ماكدونالد، رئيس حملة الحد من الأسلحة، تلقي كلمة في مؤتمر صحافي بمناسبة فتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، نيويورك، ٣ حزيران ٢٠١٣. © ايفان شنايدر/ صور الأمم المتحدة

جون كيري، وزير الخارجية الأمريكية، يوقع معاهدة تجارة الأسلحة، نيويورك، ٢٥ أيلول ٢٠١٣. © سبنسر بلات / جيتي ايميجز.

- بالنظر إلى أن المعاهدة تنطبق على الدول المصدرة وغير المصدرة على حد سواء، كانت الأخيرة وستبقى طرفاً في مناقشات المعاهدة المتعلقة بنقل الأسلحة، وكذلك في تطوير المعايير العالمية للحد من العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة.
- أثارت عملية معاهدة تجارة الأسلحة مستوى من الاهتمام والتدقيق لهذه القضية على المستوى العالمي، وستستمر بلا شك بالقيام بذلك. وهذا بدوره يحمل في طياته القدرة على تغيير سلوك الدول.

وقد أثبتت العملية نحو الوصول لمعاهدة تجارة الأسلحة وجود زخم سياسي مثير للإعجاب لدى الدول والمجتمع المدني على حد سواء. ويمكن توقع أن يكون للنجاح المرجو لهذه العملية آثار سياسية ايجابية. وقد كان للمعاهدة بالفعل تأثير على مستوى الوعي والانتباه فيما يتعلق بقرارات نقل الأسلحة. ومسألة ما إذا كانت المعاهدة ستترجم إلى عملية صنع قرار أكثر مسؤولية على المدى الطويل أو وقوع أسلحة أقل في الأيدي الخطأ تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك التزام الدول على المدى الطويل بتحويل الحبر على الورق إلى واقع ملموس.

ولا يمكن أن نتوقع من المعاهدة وقف جميع صادرات الأسلحة التي تنتهك قواعدها. لكنها بالمقابل تبشر بمزيد من التدقيق للمجتمع الدولي في قرارات نقل الأسلحة. وقد قدمت المعاهدة معيارا عالمياً سيتم على أساسه تقييم جميع قرارات النقل، وإطاراً يمكن لجميع الدول المشاركة فيه بشأن مسألة النقل المسؤول للأسلحة. كما عملت مفاوضات المعاهدة وعملية التنفيذ التي بدأت لتوها بتسليط الضوء على قضية كانت تعتبر بشكل روتيني من مسائل "الأمن القومي"، ولا زالت تعتبر كذلك حتى هذه اللحظة.